



شهد زيادة بـ 63% عن السعر المقدر بـ 45 دولاراً منذ بداية السنة المالية الحالية.. وتوقعات بتقلص العجز إلى 4,5 مليارات دينار

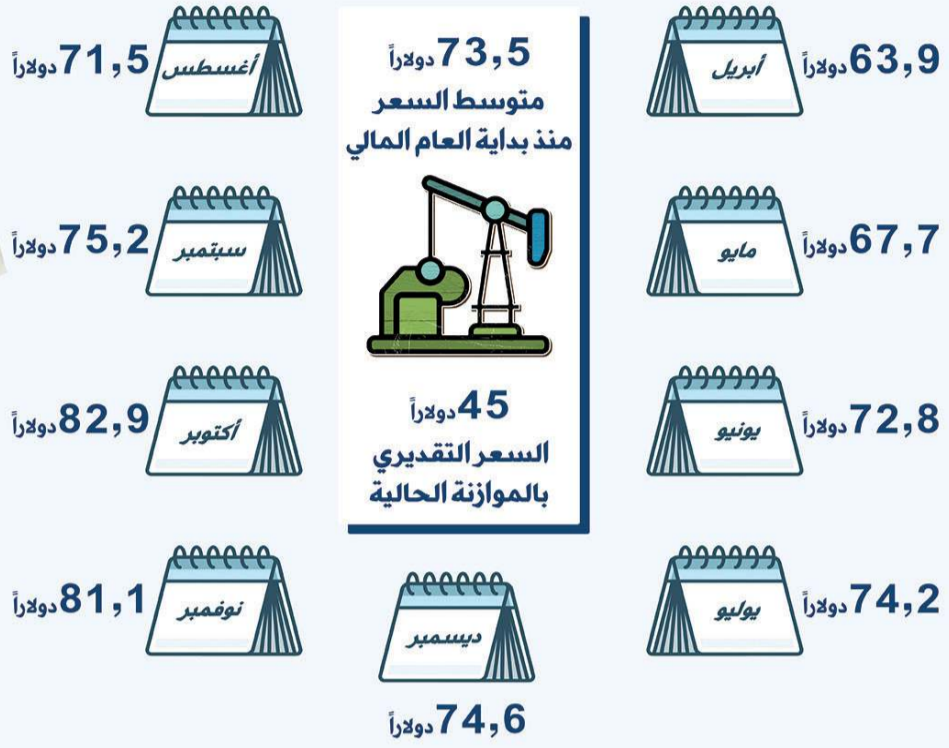
73,5 دولاراً متوسط سعر النفط الكويتي.. خفض العجز 5,7 مليارات دينار

والنفط قفزة مجدداً في سبتمبر ليصل إلى 75,16 دولاراً، لتتحقق إيرادات شهرية قدرت بـ 1,266 ملياراً فيما شهدت الإيرادات الإجمالية بنهاية هذا الشهر مستوى 7,358 مليارات دينار تشكلت بـ 80,6% من الإيرادات المقدره عن العام كاملاً. وسجل شهر أكتوبر أعلى متوسط سعر نفط منذ بداية العام المالي حيث بلغ 82,97 دولاراً للبرميل، فيما تحققت إيرادات نفطية خلال ذلك الشهر قدرت بـ 1,14 مليار دينار، فيما بلغت الإيرادات النفطية الإجمالية خلال ذلك الشهر 8,49 مليارات دينار تشكلت بـ 93,1% من إجمالي الإيرادات النفطية المقدره عن العام كاملاً. وفي نوفمبر تراجع متوسط سعر برميل النفط تراجعاً طفيفاً حيث بلغ 81,1 دولاراً للبرميل ليحقق 1,6 مليار دينار إيرادات نفطية، لترتفع قيمتها الإجمالية بنهاية نوفمبر إلى 10,11 ملياراً دينار تشكلت بـ 110,8% من إجمالي الإيرادات النفطية المقدره في الموازنة، ما يعني أن أي إيرادات نفطية مقدره للبرميل، فيما حصلت إيرادات بلغت 1,4 مليار دينار خلال ذلك الشهر لترتفع الإيرادات النفطية الإجمالية بنهاية ذلك الشهر بـ 6 مليارات دينار بما نسبته 66,7% من الإيرادات النفطية المقدره عن العام كاملاً. وشهد متوسط سعر برميل

النفط قفزة مجدداً في سبتمبر ليصل إلى 75,16 دولاراً، لتتحقق إيرادات شهرية قدرت بـ 1,266 ملياراً فيما شهدت الإيرادات الإجمالية بنهاية هذا الشهر مستوى 7,358 مليارات دينار تشكلت بـ 80,6% من الإيرادات المقدره عن العام كاملاً. وسجل شهر أكتوبر أعلى متوسط سعر نفط منذ بداية العام المالي حيث بلغ 82,97 دولاراً للبرميل، فيما تحققت إيرادات نفطية خلال ذلك الشهر قدرت بـ 1,14 مليار دينار، فيما بلغت الإيرادات النفطية الإجمالية خلال ذلك الشهر 8,49 مليارات دينار تشكلت بـ 93,1% من إجمالي الإيرادات النفطية المقدره عن العام كاملاً. وفي نوفمبر تراجع متوسط سعر برميل النفط تراجعاً طفيفاً حيث بلغ 81,1 دولاراً للبرميل ليحقق 1,6 مليار دينار إيرادات نفطية، لترتفع قيمتها الإجمالية بنهاية نوفمبر إلى 10,11 ملياراً دينار تشكلت بـ 110,8% من إجمالي الإيرادات النفطية المقدره في الموازنة، ما يعني أن أي إيرادات نفطية مقدره للبرميل، فيما حصلت إيرادات بلغت 1,4 مليار دينار خلال ذلك الشهر لترتفع الإيرادات النفطية الإجمالية بنهاية ذلك الشهر بـ 6 مليارات دينار بما نسبته 66,7% من الإيرادات النفطية المقدره عن العام كاملاً. وشهد متوسط سعر برميل



63% تحسناً في سعر برميل النفط الكويتي



النفط قفزة مجدداً في سبتمبر ليصل إلى 75,16 دولاراً، لتتحقق إيرادات شهرية قدرت بـ 1,266 ملياراً فيما شهدت الإيرادات الإجمالية بنهاية هذا الشهر مستوى 7,358 مليارات دينار تشكلت بـ 80,6% من الإيرادات المقدره عن العام كاملاً. وسجل شهر أكتوبر أعلى متوسط سعر نفط منذ بداية العام المالي حيث بلغ 82,97 دولاراً للبرميل، فيما تحققت إيرادات نفطية خلال ذلك الشهر قدرت بـ 1,14 مليار دينار، فيما بلغت الإيرادات النفطية الإجمالية خلال ذلك الشهر 8,49 مليارات دينار تشكلت بـ 93,1% من إجمالي الإيرادات النفطية المقدره عن العام كاملاً. وفي نوفمبر تراجع متوسط سعر برميل النفط تراجعاً طفيفاً حيث بلغ 81,1 دولاراً للبرميل ليحقق 1,6 مليار دينار إيرادات نفطية، لترتفع قيمتها الإجمالية بنهاية نوفمبر إلى 10,11 ملياراً دينار تشكلت بـ 110,8% من إجمالي الإيرادات النفطية المقدره في الموازنة، ما يعني أن أي إيرادات نفطية مقدره للبرميل، فيما حصلت إيرادات بلغت 1,4 مليار دينار خلال ذلك الشهر لترتفع الإيرادات النفطية الإجمالية بنهاية ذلك الشهر بـ 6 مليارات دينار بما نسبته 66,7% من الإيرادات النفطية المقدره عن العام كاملاً. وشهد متوسط سعر برميل

العجز في الموازنة بما قيمته 7,6 مليارات دينار ليصل إلى 4,5 مليارات دينار بنهاية السنة المالية. وبمقارنة حسابات «الانباء» مع بيانات وزارة المالية، فقد بلغ متوسط سعر

العجز المقدر عن الفترة من أول أبريل وحتى نهاية ديسمبر الجاري يقدر بـ 9 مليارات دينار، ولكن مع تحسن سعر النفط فعلياً خلال تلك الفترة وما شهده من ارتفاع سعر بيع النفط

تراجع أسعار النفط وتغير معدلات الإنتاج. ووفقاً للحسابات التقليدية، فإن العجز المقدر في الموازنة العامة للدولة يبلغ 12,1 مليار دينار ما يعادل نحو مليار دينار شهرياً، ما يعني

بلغ متوسط سعر برميل النفط الكويتي منذ بدء العام المالي الحالي في أبريل 2021 حتى نهاية ديسمبر الجاري نحو 73,5 دولاراً للبرميل، وذلك بارتفاع تتجاوز نسبته 63% بما قيمته 28,5 دولاراً للبرميل، مقارنة مع 45 دولاراً كسعر تقديري لبرميل النفط في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية الحالية 2021/2022. ووفقاً لإحصائية أعدتها «الانباء» بناء على أسعار النفط الخام الكويتي منذ أول أبريل وحتى 28 ديسمبر من العام المالي الحالي 2021/2022، تبين أنه منذ بداية العام المالي شهدت أسعار النفط تحسناً ملحوظاً إذ كانت في أدنى معدلاتها خلال شهر أبريل من العام الحالي، إلا أن ذلك المعدل كان في حد ذاته أعلى من السعر المقدر في الموازنة العامة للدولة بنحو 42% بما قيمته نحو 19 دولاراً للبرميل. وينعكس تحسن سعر النفط بصورة مباشرة على الموازنة العامة للدولة، إذ إن ارتفاع متوسط أسعار النفط خلال الأشهر الماضية بنسبة 63% يعني بصورة طبيعية تراجعاً في عجز الموازنة بتلك النسبة تقريباً خصوصاً وأن غالبية إيرادات الموازنة تأتي من «الإيرادات النفطية» وأن العجز متحقق تحديداً من

«نفت الكويت» تجهز ل طرح مناقصتي مراكز تجميع شرقي الكويت خلال 2022

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان شركة نفط الكويت تستعد ل طرح مناقصة مشروعين لمراكز التجميع شرقي الكويت بحسب ما نسبته الى مصادر صناعية مطلعة، مشيرة الى ان أعمال التصميم لهذين المشروعين تجري على قدم وساق. وقالت المصادر ان نطاق العمل في المشروع الأول يشمل بناء مرفق جديد يسمى مركز تجميع الفصل 1 (SGC-I) ومحطة حقن المياه تحت مسمى WIP-1. وأشارت الى ان الرقم المرجعي الخاص بهذا المشروع هو EF / 2075. اما المشروع الثاني فيشمل نطاق العمل فيه بناء مرفق جديد يسمى مركز تجميع الفصل 3 (SGC-III) ومحطة حقن المياه تحت مسمى WIP-III، ويعرف بالرقم المرجعي EF / 2076. ولكن المجلة قالت انه من غير المتوقع طرح المناقصات الخاصة بهذين المشروعين قبل حلول النصف الثاني من عام 2022 على أقرب تقدير. ولم تشهد السنوات القليلة الماضية اعلان عن مشاريع جديدة تذكر في قطاع النفط والغاز في الكويت، ويعزى ذلك الى تفاقم تأثير جائحة كورونا على الكويت مع تحول العالم نحو الطاقة النظيفة نتيجة الاشكالات المستمرة المتعلقة بالوضع السياسي المحلي في البلاد، ما ادى الى تعثر عملية صنع القرار وما يتعلق بها من اصلاحات لدعم الاقتصاد الكويتي نتيجة استمرار المعارضة البرلمانية في الوقوف في وجه القرارات الحكومية المتعلقة بقانون الاقتراض.

36,4 مليار دولار استثمارات صناديق الثروة السيادية وصناديق التقاعد العامة في البنية التحتية

«التأمينات الاجتماعية» تستثمر في مشروعات البنية التحتية العالمية

كورونما في أعماق ركود اقتصادي عالمي منذ ما يقرب من قرن من الزمان، واستجابات البنوك المركزية والحكومات لمواجهة تداعيات الوباء بالاعلان عن حوافز قوية كان من شأنها زيادة التضخم، مما أجبر المزيد من المالكين الأصول للبحث عن مرافق بنية تحتية غير مدرجة لحماية ثروتهم وتنميتها. وفي حين كان الاستثمار في المطارات موضوعاً رئيسياً للثروة السيادية ورأس المال المعاشات التقاعدية العام في فترة ما قبل الجائحة، إلا أن وسائل النقل والسكك الحديدية كانت هي الرائدة لاسيما في عام 2021. وتجد الشركات التي تشغل مرافق ومشروعات البنية التحتية المملوكة للدولة نفسها محظوظة وفي وضع مميز، حيث يتزايد الطلب على هذه الأصول العاملة والقائمة منذ امد



الحديدية شهدت أيضا زيادة كبيرة بلغت 11,63 مليار دولار في 2021 أو ما نسبته حوالي 32% من جميع استثمارات البنية التحتية. وقد تسببت جائحة

استهدفت بقوة الأصول الحقيقية، وفقا للتحليل المذكور. وفي حين قال التحليل ان المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية تتطلع للاستثمار من خلال مديري صناديق البنية التحتية عالية الأداء، فإن صناديق سيادية أخرى مثل جهاز قطر للاستثمار تستهدف فرص صفقات الموانئ على الساحل الشرقي للولايات المتحدة. وذكر التحليل انه من الصعب ان نتخيل أن المستثمرين السياديين لن يلعبوا دورا أكبر في مشروعات البنية التحتية العالمية خلال عام 2022 والأعوام التي تليه. وبالنسبة للتوزيع القطاعي لاستثمارات الهيئات السيادية في البنية التحتية، حيث قامت صناديق الثروة السيادية وصناديق التقاعد العامة الكبيرة بتدوير بعض الأصول من الأسهم العامة في أواخر عام 2020

حقق صناديق الثروة السيادية وصناديق التقاعد العامة قدراً قياسياً من الاستثمارات المباشرة في القطاعات البنية التحتية حول العالم، وذلك وفقا لتقرير صدر حديثاً عن معهد الصناديق السيادية، ففي عام 2021 استثمرت هذه الهيئات بشكل مباشر 36,4 مليار دولار في قطاع البنية التحتية مقابل 10,65 مليارات دولار في عام 2020 و17,94 مليار دولار في عام 2019. وفي حين استبعد هذا التحليل ديون البنية التحتية، فقد اختار بدلا من ذلك التركيز على حقوق الملكية والأسهم في البنية التحتية، حيث قامت صناديق الثروة السيادية وصناديق التقاعد العامة الكبيرة بتدوير بعض الأصول من الأسهم العامة في أواخر عام 2020

تعزيز جاذبية العملة المحلية وتوطئتها والمحافظة على القوة الشرائية بما يدعم الاستقرار النقدي والمالي

الدينار «قوي» و«محصن» ضد التقلبات.. بفضل سياسات «المركزي» الحصيفة

الكويت لا تواجه ندرة في العملة الأجنبية حيث إن الجزء الأكبر من الإيرادات يتم تحصيلها بالدولار ■ سياسة سعر الصرف القائمة على ربط الدينار بسلة عملات أجنبية لاقت إشادة خبراء صندوق النقد

الذي يعزز بشكل مستمر الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي والتي تشكل أحد المتطلبات الأساسية لتنفيذ سياسة سعر الصرف والتي تستهدف المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار المحافظة على الاستقرار النقدي وذلك خلاف الاحتياطات الأجنبية المتوفرة لدى الدولة في أصول أجنبية. وقد لاقت سياسة سعر الصرف القائمة على أساس ربط الدينار بسلة موزونة من العملات الأجنبية إشادة من قبل خبراء صندوق النقد الدولي باعتبارها سياسة مناسبة لحالة الاقتصاد الكويتي، فضلا عن ان سياسة «المركزي» تهدف للحفاظ على جاذبية الدينار ودعم الاقراض الموجهة لقطاعات الاقتصاد الوطني. والصرف يقوم ببنك الكويت المركزي يقوم ببنك الكويت المركزي



الموازنة العامة للدولة، تقوم وزارة المالية بإبداء معادل هذه المشتريات بالدولار الأميركي في حساب بنك الكويت المركزي، الأمر

وتبيع النفط بالدولار، فكلما كان سعر الدينار مرتفعاً، كان عدد الدولارات أكبر واحتياطي النقد أكبر. وكما هو معلوم فإن الكويت لا تواجه اي مشاكل في ندرة العملة الأجنبية حيث ان الجزء الأكبر من إيرادات الدولة المتمثلة في إيرادات بيع النفط والمشتقات

الكويتي بسلة موزونة من العملات الأجنبية التي تربطها بالكويت علاقة مالية وتجارية مؤثرة، استناداً إلى المرسوم بقانون رقم 147 لسنة 2007. ويدرك المتابع للسياسة النقدية للكويت بوضوح مدى صرامة التوجهات القوية للمركزي لتعزيز قوة سعر صرف الدينار في ظل نظام سلة العملات، إذ يقوم أيضاً بتوجيه سياسة سعر الفائدة على الدينار في ضوء تطورات الأوضاع الاقتصادية المحلية وحركة التغير في أسعار الفائدة العالمية التي تقترب من الصفر. ويؤكد العديد من الاقتصاديين لـ«الانباء» انه من مصلحة الكويت الحفاظ على قوة الدينار مقابل العملات الرئيسية وذلك لاعتماد البلاد على النفط كمصدر وحيد للدخل

أحمد مغربي حافظ سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأميركي على مستويات مستقرة خلال 2021، إذ بلغ 302,6 فلس بنهاية ديسمبر الجاري مقابل 303,25 فلس بنهاية ديسمبر 2020 بنسبة تغير لا تكاد تذكر، مما يعكس ميزة نظام الربط بسلة من العملات في قدرته على كبح التقلبات الحادة في العملات الرئيسية مقابل الدينار. وللعام الثاني على التوالي منذ تفشي جائحة كورونا ينجح بنك الكويت المركزي في الحفاظ على الدينار الكويتي وتعزيز جاذبيته وتوطئته والمحافظة على قوته الشرائية بما يدعم الاستقرار النقدي والمالي، وذلك بفضل سياسة سعر الصرف القائمة على ربط الدينار